نواقض

توحيد الأسـماء والصفات

تأليف

د. ناصر القفاري



دار طيبة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ



دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي - ش. السويدي العام - غرب النفق

ص.ب: ٧٦١٢ - رمز بريدي: ١١٤٧٢ - ت: ٤٢٥٣٧٣٧ - فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

نواقض
توحيد الأسماء والصفات

ح دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القفاري، ناصر بن عبدالله

نواقض توحيد الأسماء والصفات . - الرياض.

٨٨ ص ؛ ١٧X٢٤ سم

ردمك: ٨-٢٨-٨٠٠-٩٩٦٠

١- العقيدة الإسلامية

٢- التوحيد

أ - العنوان

ديوي ٢٤١ ١٩/٠١٧٢

رقم الإيداع: ١٩/٠١٧٢

ردمك: ٨-٢٨-٨٠٠-٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ولي الموحدين، والصلاة والسلام على من بلغ البلاغ المبين، وآله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه «الأوراق» جزء من دروس علمية مرتبطة بمناهجها وطبيعتها ألقيت على بعض المراحل الجامعية، وهي بحث حول «**نواقض توحيد الأسماء والصفات**» أعني نواقض أصله، أو نواقض كماله الواجب.

وقد أفردتها لأهمية تحقيق التوحيد وتصفيته، ولخطورة الانحراف عن الحق فيه، ولعموم البلوى بهذه النواقض لدى الكثير من الطوائف مع عظيم خطرها دنيا وأخرى وشدة أثرها على الفرد والأمة حتى ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن أحد هذه النواقض – وهو التعطيل – كان من أهم أسباب سقوط الدولة الأموية؛ فقال: «إن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب»(١).

ويقول: «وهذا الجعد إليه ينتسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة، فإنه إذا

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣ / ١٨٢.

ظهرت البدع التي تخالف دين الرسول ﷺ انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم»[١].

وهذا التفسير الإسلامي لأحداث التاريخ يخالف ما درج عليه جملة من المؤرخين الذين لا يفسرون أحداث التاريخ إلا بأسباب مادية بحتة وهو من العلم الذي لا يفقهه إلا أهل الإيمان.

ثم إنني لم أرى من خصها بتأليف مستقل - وإن ذكرت عرضًا في المصادر العقدية العامة بدون تفصيل وتأصيل - ولم أجد من سماها بهذا الاسم: (**النواقض**) من قبل، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وقد بدأت هذه الرسالة بتمهيد في مفهوم توحيد الأسماء والصفات وأركانه، ومجمل اعتقاد أهل السنة فيه.

ثم تلى ذلك الحديث عن النواقض في فصول أربعة شاملة للنواقض الأربعة لهذا التوحيد، ثم خاتمة جامعة حول الإلحاد في الأسماء والصفات الجامع لأنواع المخالفات: ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴿١٨٠﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

والحمد لله أولاً وآخرًا وصلى الله على نبينا محمد وآله.

٦ رمضان ١٤١٨هـ

* * *

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/ ١٧٧.

التمهيد

ويتضمن ما يلي:

تعريف توحيد الأسماء والصفات:

التوحيد مصدر للفعل وحد، أو هو جعل الشيء واحداً.

والاسم: علم على الذات والصفة(١).

والصفة هي ما تقوم بالذات(٢).

وتوحيد الأسماء والصفات هو إفراد الله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى؛ لا شريك له في ذلك، ولا مثيل، أو كما قال شيخنا محمد بن عثيمين: هو إفراد الله سبحانه بما يختص به من الأسماء والصفات.

ودليل ذلك قوله سبحانه: ﴿ **وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ** ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله ﴿ **لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ** ﴿٨﴾ ﴾ [طه: ٨]، [الحشر: ٢٤]،

---

(١) قال ابن القيم: أسماء الرب تعالى هي أسماء نعوت [بدائع الفوائد: ١/ ٢٤] وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: «أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به» [فتاوى اللجنة / جمع وترتيب أحمد الدويش: ٣/ ١١٦].

(٢) قالت اللجنة الدائمة: «الصفات هي نعوت الكمال القائمة بالذات كالعلم والحكمة والسمع والبصر [الموضع نفسه من المصدر السابق].

وقوله ﴿... وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ ...﴾ [النحل: ٦٠] يعني الوصف الأكمل.

ووجه الاستدلال: أن تقديم ما حقه التأخير يفيد في لغة العرب القصر والحصر والاختصاص؛ وفي الشواهد المذكورة قدم الخبر وأخر المبتدأ لتحقيق هذا الغرض البلاغي العظيم.

فالأسماء الحسنى – أي البالغة في الحسن كماله وغايته – والمثل الأعلى، والوصف الأكمل لله وحده لا شريك له في ذلك ولا مثيل.

مجمل اعتقاد أهل السنة فيه:

يعتقد أهل السنة أن من الإيمان بالله سبحانه الذي أمر الله به ورسوله: الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله محمد ﷺ؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ ولهذا فهم يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير؛ فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسمائه وآياته، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمي له، ولا كفو له، ولا ند له، ولا يقاس بخلقه(١).

طريقة أهل السنة فيما لم يرد نفيه ولا إثباته:

طريقة أهل السنة فيما لم يرد فيه نص؛ كالألفاظ التي أحدثها

---

(١) انظر الواسطية مع شروحها: التنبيهات السنية للرشيد ص ١٨ وما بعدها، الروضة الندية للفياض ص ٢١ وما بعدها.. إلخ.

أهل الكلام وتنازعوا فيها مثل الجسم، والعرض، والجوهر، وحلول الحوادث، والجهة، والحركة... إلخ أنهم يتوقفون في هذه الألفاظ وأمثالها؛ فلا يثبتون لعدم ورود الدليل المثبت، ولا ينفون لعدم ورود الدليل النافي. وينكرون على من أثبت لأنه أثبت بلا دليل، وينكرون على النافي لأنه نفى بلا دليل.

أما بالنسبة للمعنى فيستفصلون عن المراد؛ فإن أراد المثبت أو النافي حقًا بدلالة الكتاب أو السنة قُبل منه هذا المعنى وأنكر عليه اللفظ المبتدع، وإن أراد باطلاً بدلالة الكتاب أو السنة على بطلانه رد عليه هذا المعنى الباطل كما أنكر عليه اللفظ المبتدع، وإن أراد معنى لم يرد في إثباته أو نفيه دليل لزم التوقف فيه كما نتوقف في اللفظ؛ ذلك أن «التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة. والمعطلة يُعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده. وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضًا جمليًا أو يبينوا حاله تفصيلاً، ويحكم عليه بالكتاب والسنة، ولا يحكم به على الكتاب والسنّة»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وما تنازع فيه المتأخرون

---

(١) شرح الطحاوية: ١/ ٧٠ - ٧١.

نفيًا وإثباتًا فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده؛ فإن أراد حقًا قبل؛ وإن أراد باطلاً ردّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقًا ولم يرد جميع معناه؛ بل يوقف اللفظ ويفسّر المعنى؛ كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك.

فيقال لمن قال - مثلاً - إن الله في جهة: أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم؟ أو تريد به أنَّ الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل»[١].

وقال شيخ الإسلام في موضع آخر: «وأما السلف والأئمة فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي وإثبات؛ بل اعتصموا بالكتاب والسنة ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل؛ فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة من أسمائه وصفاته حقًا يجب الإيمان به وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاة آخرون فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم. فإن كان مراده حقًا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسنة من نفي وإثبات قلنا به، وإن كان باطلاً مخالفًا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي وإثبات منعنا القول به، ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وهي طريقة الأنبياء والمرسلين»[٢].

---

(١) التدمرية: ص ٦ وما بعدها.

(٢) الفتاوى: ٦/ ٣٦ - ٣٧.

من أقوال أئمة السنة في بيان مذهبهم:

- قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لا يوصف الله إلاّ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ؛ لا يتجاوز القرآن والحديث»(١).

- وقال نعيم بن حماد (شيخ البخاري): «من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله عليه الصلاة والسلام تشبيه»(٢).

- وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «لله أسماء وصفات لا يسع أحد جهلها، فمن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فيعذر بالجهل»(٣).

- وقال الأوزاعي رحمه الله: «كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنّة من صفاته»(٤).

- وقال ابن عبد البر رحمه الله: «أهل السنة مجتمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها

---

(١) الفتاوى: ٥/٥٨، وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٨٣، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة: ١/٢٧٧، ٢٧٨.
(٢) العلو للذهبي ص ١١٦، شرح السنة للالكائي ص ٩٣٦.
(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٢/٧٠٢، مناقب الشافعي للبيهقي: ١/٤١٢، ٤١٣، اجتماع الجيوش الإسلامية ص: ١٦٥.
(٤) العلو للذهبي ص ١٠٢، الأسماء والصفات للبيهقي ص ٤٠٨.

على الحقيقة لا على المجاز؛ إلاّ أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك. وأما أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والخوارج فينكرونها ولا يحملونها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود لا مثبتون. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به الكتاب والسنّة وهم أئمة الجماعة»(١).

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ فلا يجوز نفي صفات الله التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين؛ بل هو سبحانه ﴿... **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١](٢) والشواهد في هذا الباب كثيرة(٣).

أركان توحيد الأسماء والصفات:

يقوم توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة على ركنين:

١- **الإثبات**: وهو إثبات ما أثبته الله ورسوله؛ إثباتًا من غير تكييف ولا تمثيل.

---

(١) الفتاوى: ٥/٨٧، وانظر التمهيد لابن عبد البر ٧/١٤٥.

(٢) الفتاوى: ٥/١٩٥، وانظر: منهاج السنة: ٢/١١١.

(٣) انظر: كتب أئمة السنة وسلف الأمة، وراجع ما جمعه من ذلك شيخ الإسلام في الحموية، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية.

٢- **النفي المتضمن إثبات كمال ضده**: وهو نفي ما نفاه الله عن نفسه، ونفاه عنه رسوله ﷺ، مع اعتقاد ثبوت كمال ضده؛ تنزيهاً لله عز وجل بلا تحريف أو تعطيل. كما قال تعالى: ﴿ ... **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** (١١) ﴾ [الشورى: ١١].

ليس كمثله شيء: نفي يتضمن إثبات عموم كماله سبحانه.

وهو السميع البصير: إثبات لصفة السمع والبصر علي ما يليق بجلاله سبحانه.

ففي الآية « نَفَى المِثْل وأثبت الوصف »(١).

قال شيخ الإسلام: « وهو سبحانه قد جمع فيما وصف به نفسه بين النفي والإثبات »(٢).

وقال في موضع آخر: « إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي؛ فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير ونحو ذلك. والنفي كقوله ﴿ ... **لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ** ... ﴾ [البقرة: ٢٥٥](٣).

ومن القواعد المعلومة عقلاً، والمقررة سلفاً، والمؤيدة بنصوص الكتاب والسنة أن: « كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب

---

(١) شرح الطحاوية: ١/٨٧.

(٢) الواسطية: ص ٣٧.

(٣) التدمرية: ص ٥٧.

والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده »(١).

وهذان الركنان قد بَعث الله عز وجل ببيانهما رسله؛ قال شيخ الإسلام: « والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل؛ فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل »(٢).

ثم ساق الشواهد لذلك من كتاب الله سبحانه؛ فذكر ثمانية أدلة للنفي المجمل، وواحداً وعشرين دليلاً للإثبات المفصل.

وهذه طريقة القرآن؛ قال شارح الطحاوية: « يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً؛ عكس طريقة أهل الكلام المذموم »(٣).

---

(١) شرح الطحاوية: ١/٦٨. ولتوضيح ذلك بمثال نقول: قوله سبحانه ﴿ ...ولا يظلم ربك أحداً ﴿٤٩﴾ ﴾ [الكهف: ٤٩] يدل أولاً بدلالة المطابقة على نفي الظلم، ويدل ثانيًا بدلالة التضمن على إثبات كمال العدل؛ فهو يدل على أصلين: نفي الظلم وإثبات كمال العدل. وقوله سبحانه: ﴿ ... لا تأخذه سنة ولا نوم ... ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يدل على أمرين: الأول نفي السنة والنوم، والثاني إثبات كمال الحياة والقيومية، وهكذا كل نفي يأتي في الكتاب والسنة فإنما هو لإثبات كمال ضده.

(٢) التدمرية: ص ٨.

(٣) شرح الطحاوية ١/٦٩.

وكان نهج السلف يقوم على اتباع القرآن في ذلك؛ ولذا كانت طريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات؛ إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١]، ففي قوله ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ رد للإلحاد والتعطيل[١].

قال العلامة الشنقيطي[٢] - رحمه الله تعالى -:

«اعلموا أن مبحث آيات الصفات دلّ القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل.

وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها قرآن عظيم؛ أحد هذه الأسس الثلاثة هو: تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبه شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** (١١) ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُ**

---

(١) انظر التدمرية ص ٨.

(٢) قال ذلك في موضوع أركان الإيمان بتوحيد الأسماء والصفات، لكنه أطلق عليها «الأسس»، ولامشاحة في الاصطلاح.

﴿كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ...﴾ [النحل: ٧٤].

الثاني من هذه الأسس هو: الإيمان بما وصف الله به نفسه؛ لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله: ﴿... أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ...﴾ [البقرة: ١٤٠]. والإيمان بما وصفه به رسوله ﷺ؛ لأنه لا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤].

فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وينزه ربه جل وعلا عن أن تشبه صفته صفة الخلق، وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة ضلال؛ لأن من تنطع بين يدي رب السماوات والأرض، وتجرأ على الله بهذه الجرأة العظيمة، ونفى عن ربه وصفًا أثبته لنفسه فهذا مجنون؛ فالله جل وعلا يثبت لنفسه صفات كمال وجلال؛ فكيف يليق لمسكين جاهل أن يتقدم بين يدي رب السماوات والأرض ويقول: هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزم من النقص كذا وكذا فأنا أؤوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلى كتاب أو سنة - سبحانك هذا بهتان عظيم - ومن ظن أن صفة خالق السماوات والأرض تشبه شيئًا من صفات الخلق فهذا مجنون جاهل ملحد ضال، ومن آمن بصفات ربه جل وعلا منزهًا ربه عن تشبيه صفاته بصفات الخلق فهو مؤمن منزه سالم من ورطة التشبيه والتعطيل؛ وهذا التحقيق هو مضمون: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ فهذه الآية فيها تعليم عظيم يحل جميع الإشكالات، ويجيب عن جميع الأسئلة حول الموضوع؛ ذلك لأن الله قال: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ بعد قوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾، ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتصف بهما جميع الحيوانات، فكأن الله يشير للخلق ألا ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر، وأن ذلك تشبيه؛ بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره على أساس: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾؛ فالله جل وعلا له صفات لائقة بكماله وجلاله، والمخلوقات لهم صفات مناسبة لحالهم. وكل هذا حق ثابت لا شك فيه؛ إلا أن صفة رب السماوات والأرض أعلى وأكمل من أن تشبه صفات المخلوقين؛ فمن نفى عن الله وصفًا أثبته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم بالله من الله – سبحانك هذا بهتان عظيم – ومن ظن أن صفة ربه تشبه شيئًا من صفة الخلق فهذا مجنون ضال ملحد لا عقل له يدخل في قوله: ﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨] ومن يسوي رب العالمين بغيره فهو مجنون(١)(٢).

(١) الأساس الثالث لم يشر إليه الشيخ بوضوح، وهو: قطع الطمع عن إدراك الكيفية، وهو داخل في الأساس الثاني وهو تنزيه الله سبحانه عن مماثلة المخلوقين.

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص ٨ – ٩.

بيان صحة مذهب أهل السنة بالأدلة السمعية والعقلية[(١)]:

أما السمع فمن أدلته:

١- قوله سبحانه: ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ** ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

٢- وقوله سبحانه: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١١)** ﴾ [الشورى: ١١].

٣- وقوله: ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالآية الأولى دلت على وجوب الإثبات للأسماء والصفات على ما يليق بالله سبحانه ويختص بعظمته، والثانية دلت على وجوب نفي التمثيل تنزيهاً لله بلا تعطيل، والثالثة دلت على وجوب التوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه. وكتاب الله سبحانه مليء بالشواهد، وقد استشهد شيخ الإسلام ابن تيمية بآيات كثيرة على صحة معتقد أهل السنة في «الواسطية»؛ بدأ ذلك بقوله: «وقد دخل في هذه الجملة[(٢)] ما وصف الله به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن، وما

---

(١) السمعية: هي الكتاب والسنة؛ وسميت سمعية لأنها تتلقى بالسماع والعقلية: هي ما تدرك بالعقل. ويقال أيضاً: النظر والأثر، والعقل والنقل. ومن المعلوم أن العقل الصريح - وهو السالم من الشبهات والشهوات - لا يخالف النقل الصحيح.

(٢) يعني ما تقدم من كلامه رحمه الله من قوله (ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ... إلخ.

وصف به نفسه في أعظم آية في كتاب الله وهي آية الكرسي » ثم مضى يسرد الآيات في الأسماء والصفات لله سبحانه(١).

قال ابن القيم رحمه الله:

« وقد تطابقت نصوص الكتاب والسنة والآثار على إثبات الصفات لله، وتنوعت دلالتها أنواعًا توجب العلم الضروري بثبوتها وإرادة المتكلم اعتقاد مادلت عليه. والقرآن مملوء من ذكر الصفات، والسنة ناطقة بما نطق به القرآن مقررة له مصدقة له مشتملة على زيادة في الإثبات؛ فتارة يذكر الاسم الدال على الصفة كالسميع البصير العليم القدير العزيز الحكيم، وتارة يذكر المصدر – وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصفة – كقوله: ﴿ **أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ** ﴾ [النساء: ١١٦]، وقوله: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ** ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقوله: ﴿ **إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي** ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقوله: ﴿ **فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [صٓ: ٨٢]، وقوله ﷺ في الحديث الصحيح: « حجابه النور؛ لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »، وقوله في دعاء الاستخارة: « اللَّهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك »، وقوله: « أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق »، وقول عائشة رضي الله عنها: « سبحان الذي وسع سمعه الأصوات »، ونحوه، وتارة يذكر حكم تلك الصفة كقوله: ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللَّهُ** ﴾ [المجادلة: ١]، وقوله: ﴿ **إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ**

---

(١) انظر الواسطية (مع التنبيهات السنية) ص ٤٣ وما بعدها.

وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦]، وقوله : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٣]، وقوله: ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ونظائر ذلك كثيرة.

ويصرح في الفوقية بلفظها الخاص، وبلفظ العلو والاستواء، وأنه « في السماء »، وأنه « ذو المعارج »، وأنه « رفيع الدرجات »، وأنه « تعرج إليه الملائكة » وتنزل من عنده، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأن المؤمنين يرونه بأبصارهم عيانًا من فوقهم يوم القيامة؛ إلى أضعاف ذلك مما لو جمعت النصوص والآثار فيه لم تنقص عن نصوص الأحكام وآثارها. ومن أبين المحال، وأوضح الضلال حمل ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه والاستعارة، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص؛ إذ يلزم من ذلك محاذير ثلاثة لابد منها وهي: القدح في علم المتكلم به، أو في بيانه، أو في نصحه »[1]. ا هـ.

أما الأدلة العقلية فهي كثيرة منها :

أولاً: أن أسماء الله وصفاته من أمور الغيب، والقول فيما يجب منها لله أو يجوز أو يمتنع لايدرك إلا بالسمع؛ فوجب اتباع السمع في ذلك بإثبات ما أثبته ونفي ما نفاه والسكوت عما سكت عنه؛ ذلك أن الشيء لا يعلم إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو بالخبر الصادق عنه.

ورؤية الله عز وجل متعذرة في الدنيا، كما أن الله سبحانه لا مثيل

(١) مختصر الصواعق ص ٥٥ – ٥٦.

له؛ فلزم الرجوع إلى الخبر الصادق عنه؛ وهذا هو ما سلكه أهل السنة.

ثانيًا: أن نفي الصفات يسلتزم نفي الذات؛ لأنه لا يتصور لدى كافة العقلاء وجود ذات مجردة عن الأسماء والصفات؛ ولذا برئ مذهب أهل السنة من التعطيل.

ثالثًا: أنه يستحيل أن يكون الخالق كالمخلوق. والاتفاق في الاسم العام لا يقتضي التماثل عند الإضافة والتخصيص؛ فإنه قد علم بضرورة العقول أن الوجود فيه ما هو موجود قديم واجب بنفسه، وفيه ما هو محدث موجود ممكن بنفسه؛ فهذان الموجودان اتفقا في مسمى الوجود؛ فمن لم يثبت ما بين الموجودين من الاتفاق وما بينهما من الافتراق لزمه أن تكون الموجودات كلها قديمة واجبة بأنفسها، أو محدثة ممكنة مفتقرة إلى غيرها. وكلاهما معلوم الفساد بالاضطرار؛ فتعين إثبات الاتفاق من وجه والامتياز من وجه. ونحن نعلم أن ما امتاز به الخالق الموجود عن سائر الموجودات أعظم مما تمتاز به سائر الموجودات بعضها عن بعض؛ فإذا كان مثلاً «الملك» و «البعوضة» قد اشتركا في مسمى الوجود والحي مع تفاوت ما بينهما فالخالق سبحانه أولى بمباينته للمخلوقات وإن حصلت الموافقة في بعض الأسماء والصفات؛ ولذا نزه أهل السنة مذهبهم من لوثة التكييف والتمثيل[1].

---

(١) ينظر تقرير هذا المعنى في التدمرية ص ٢٠ وما بعدها والفتاوى: ٥/ ٣٥٢ وما بعدها.

رابعًا: معرفة كيفية الصفة متوقفة على معرفة كيفية الذات؛ إذ الصفات تختلف بإختلاف موصوفاتها. وقد ضرب شيخ الإسلام في التدمرية مثلين لذلك وهما: «الروح» و«نعيم الجنة»؛ فمع ما ورد من أوصافهما فإن المرء عاجز عن إدراك كيفيتهما، وهما خلق من خلق الله[١].

وانظر مثلاً - ولله المثل الأعلى - إلى لفظة رأس وتغير معناها بحسب ما تضاف إليه مثل: رأس الجبل، رأس المال، رأس الوادي، رأس الإنسان؛ فانظر ما صار من الاختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات؛ وهذا مخلوق ضعيف فما بالك بالبون الشاسع بين صفة الخالق جل وعلا وصفة المخلوق[٢].

خامسًا: ويمكن إثبات صحة مذهب أهل السنة عبر ما يسمى بدليل السبر والتقسيم عند المناظقة؛ فيقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله أهل السنة - وهم: «الصحابة ومن اتبعهم بإحسان» - أو فيما قاله غيرهم من أهل التعطيل والتمثيل.

فإن كان الحق فيما قاله أهل السنة فهو المطلوب ويلزم اتباعه، وإن كان الحق فيما قاله هؤلاء لزم أن يكون قول أهل السنة باطلاً؛ لأن الله يقول: ﴿ **فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ** ﴾ [يونس: ٣٢]، ويقول: ﴿ **وَإِنَّا أَوْ**

---

(١) انظر التدمرية ص ٤٦ وما بعدها، الفتاوى: ٥/ ١١٥، ٣٤٧، ٣٥٤.

(٢) انظر: الشنقيطي: مصدر سابق ص ٥.

إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وأن يكون أهل السنة وإمامهم رسول الله ومقدمهم خلفاؤه وسائر أصحابه متصفين بأحد الوصفين التالين:

١- إما الجهل بالحق ويكون أفراخ اليهود والنصارى والصابئين والمجوس هم أهل العلم به.

٢- أو كتمانه .

وهذا الوصفان ممتنعان بالضرورة. فإذا امتنع هذان الوصفان؛ فإن امتناع اللازم يدل على امتناع الملزوم، وحينئذ يمتنع أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفاؤه الراشدون والتابعون لهم بإحسان، أن يكونوا على الباطل.

وإذا امتنع ذلك لزم أن يكونوا على الحق. ومن عداهم فعلى الباطل هذا دليل عقلي واضح(١).

سادساً: أن يقال: إذا كان ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام في الله سبحانه وتعالى من أسماء وصفات باطلاً وجرى عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم لزم أن يكون الله سبحانه قد أقرهم على باطل وأعزهم ونصرهم ونشر معتقدهم وهم على خلاف الحق؛ وهذا يتضمن الطعن في الله سبحانه؛ والله يقول: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ**

---

(١) من تقرير شيخنا محمد بن عثيمين حفظه الله.

الأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧]. فكيف يقر سبحانه من يفتري عليه؟ ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [فصلت: ٥٣]، وهذا الدليل هو ما يسمى بطريق الخواص في الاستدلال؛ وهو الاستدلال بالله سبحانه، وما يليق به أن يفعله، وما يليق به أن لايفعله على ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته سبحانه، وعلى صدق رسله جل شأنه[١].

* * *

(١) وفي الأصل الأول من بحث للمؤلف عن التوحيد تقرير شاف عن هذا الدليل.

نواقض توحيد الأسماء والصفات
أو
أنواع الإلحاد في الأسماء والصفات

وهي أربعة:

أولاً: التحريف؛ ويعبر عنه بعضهم بالتأويل، وبعضهم بالتفسير. والتعبير بنفي التحريف أولى كما سيأتي.

ثانيًا: التعطيل.

ثالثًا: التمثيل؛ ويعبر عنه بعض الأئمة بالتشبيه. والتعبير بنفي التمثيل أولى كما سيأتي.

رابعًا: التكييف.

ويجمع هذه الأنواع كلها وغيرها لفظ الإلحاد. وسنتوقف عند هذه المصطلحات بالتعريف والبيان إن شاء الله عبر فصول أربعة يتبعها فصل خامس في الإلحاد الجامع لهذه الأنواع؛ وذلك بعد أن نبين الدليل في اختيار هذه الألفاظ ونفيها.

الأصل في نفي هذه الأنواع:

١- **التحريف**: جاء القرآن الكريم بذمه؛ قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ

الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [النساء: ٤٦]، [المائدة: ١٣].

٢- **التمثيل**: جاء القرآن بنفيه؛ قال الله تعالى: **﴿ ... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ... ﴾** [الشورى: ١١].

٣- **التكييف**: نفيه مأثور عن السلف؛ كالإمام مالك وشيخه ربيعة. وقد روى عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا؛ ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١].

٤- **التعطيل**: فقوله سبحانه: **﴿ ... وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ... ﴾** بعد قوله: **﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾**، نفي للتعطيل؛ لأنه نفى المثل وأثبت الوصف - كما مر - وإثبات الأسماء والصفات في الكتاب والسنة يدل على نفي التعطيل.

٥- **الإلحاد**: قال الله تعالى: **﴿ وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٨٠) ﴾**

[الأعراف: ١٨٠].

* * *

---

(١) وسيأتي ذكره - إن شاء الله - في فصل التكييف.

الفصل الأول

التحـــريف

المبحث الأول : تعريف التحريف وأقسامه وأمثلته:

التـحـريف: لغة: التغيير والإمالة[١]، وفي المصباح: تحريف الكلام: العدول به عن جهته[٢].

في الاصطلاح : هو تغيير النص لفظًا أو معنى، وبعضهم يقول: تغيير ألفاظ الأسماء والصفات، أو تغيير معانيها[٣] وهذا أخص من الأول.

أقسامه وأمثلته: التحريف قسمان:

١- تحريف لفظي : كمحاولة بعض المبتدعة قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب لفظ الجلالة[٤]؛ وذلك لنفي صفة الكلام عن الله سبحانه وجعل الكلام لموسى.

---

(١) انظر لسان العرب مادة حرف: ٩/ ٤٣.

(٢) المصباح: المنير مادة حرف: ١/ ١٥٨.

(٣) الرشيد/ التنبيهات السنية ص٢٢.

(٤) ورأيت بعضهم يمثل لهذا النوع من التحريف اللفظي بالاستيلاء والحقيقة =

ويروى أن جهميًا طلب من أبي عمرو بن العلاء أحد القراء أن يقرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ بنصب لفظ الجلالة فقال له: هبني فعلت ذلك فما تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ...﴾ [الأعراف: ١٤٣] فبهت الجهمي[(١)].

٢- تحريف معنوي: وهو إبقاء اللفظ كما كان وصرف معناه عن المراد به؛ مثل تأويل الاستواء بالاستيلاء، واليد بالنعمة؛ كتأويلات الأشاعرة الذين ساروا في تأويلاتهم عبر طريقين:

الأول: تأويل الصفات التي ينفونها بصفة يثبتونها؛ كتأويل الرضا بالإرادة.

الثاني: تأويل الصفات التي ينفونها ببعض المخلوقات من النعم أو العقوبات؛ كتأويل الرضا بالثواب أو الجنة، والغضب بالعقاب أو النار. وفوق ذلك غلو تحريف الجهمية الذي قادها للتعطيل الكلي، وأشد منه كفرًا تحريفات الباطنية وغلاة الصوفية[(٢)].

= أن هذا تحريف معنوي لا لفظي لأنه تأويل لمعنى الاستواء وليس تحريفًا للفظه.

(١) التنبيهات السنية ص ٢٢، وانظر: الصواعق المرسلة: ١/٢١٨.

(٢) انظر في أنواع التأويل الصواعق المرسلة: ١/٢١٥.

تقسيم آخر: وبعضهم يقسم التحريف إلى أقسام ثلاثة:

١- تحريف لفظي لا يتغير معه المعنى مثل قراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بفتح الدال؛ والغالب أن هذا إنما يقع من جاهل إذ لا أثر له.

٢- تحريف لفظي يتغير معه المعنى كما مر.

٣- تحريف معنوي كما سبق.

وفيه تقسيم ثالث: وهو أن التحريف قسمان:

لفظي: وهو أربعة أنواع؛ لأنه إما بزيادة أو نقصان، وإما بتغيير حركة إعرابية، وإما غير إعرابية فهذه أنواع أربعة؛ قاله ابن القيم(١).

معنوي: كما سبق.

هل وقع التحريف في النصوص؟

لم يتمكن الجهمية وأضرابهم من التحريف في ألفاظ القرآن، وإن حاول الهشامية - أتباع هشام بن الحكم - ذلك.

وأما تحريف المعنى فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا، وأسموه تأويلاً؛ وهو اصطلاح فاسد لم يعهد به استعمال في اللغة؛ وهو

---

(١) انظر مختصر الصواعق: ٢/ ١٤٧.

العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر[١] لكنهم سموه تأويلاً ليُقبل. وقل من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل؛ إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلاً وإن لم يكن ثم قرينة توجب ذلك؛ ومن هنا حصل الفساد فإذا سموه تأويلاً قُبِلَ وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما[٢].

وليعلم أن التأويل الذي ليس عليه دليل هو تحريف وليس بتأويل، بل حسب تعبير الإمام الشنقيطي يسمى «لعبًا» لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ[٣].

وأمثلة وأنواع ووقائع هذا اللون من التحريف غير محصورة ولا متناهية، بل هي متزايدة نامية بحسب أوهام المتأولين ووساوس الشياطين. وإن رابك من هذا شيء فانظر كتب المقالات والآراء والديانات تجد كل ما يخطر على بالك قد ذهب إليه ذاهبون، ووراء ذلك ما لم يخطر على بالك، وتأمل ما وقع على امتداد التاريخ وفي الواقع من ضلال وفساد وأحداث وفتن فستنتهي من النظر إلى ما

---

(١) مختصر الصواعق: ٢ / ١٤٧.

(٢) شرح الطحاوية: ١ / ١٣..

(٣) الشنقيطي / منهج ودراسات: ص ٢٠.

قـــرره ابن القـيـم من أنه أصـل كل فـسـاد وفـتنـة وأسـاس كـل ضـلال وبدعــة.

* * *

المبحث الثاني: ما يقبل التأويل من الكلام وما لا يقبل:

ولاشك أن من الكلام ما يقبل التأويل، ومنه مالا يقبل ذلك.

إن الكلام ثلاثة أنواع: منه ما هو نص في المراد، ومنه ما هو ظاهر في المراد، ومنه ما هو مجمل[١] محتاج إلى بيان؛ فالأول يستحيل دخول التأويل فيه إذ تأويله كذب ظاهر على المتكلم؛ وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها - خصوصًا آيات الصفات والتوحيد[٢] - «ولهذا لم يتأول الصحابة آيات الصفات وأحاديثها،

---

(١) تقرر في الأصول أن الكلام إن دل على معنى لا يحتمل غيره فهو المسمى (**نصًا**) كقوله مثلاً ﴿**تلك عشرة كاملة**﴾ وإذا كان محتملاً لمعنين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إما أن يكون أحد المعنيين أرجح في المراد من الآخر؛ فالراجح يسمى (**الظاهر**) ويجب حمل الكلام عليه دون المرجوح إلا لدليل صارف عنه؛ كقولك مثلاً: رأيت أسداً، فهذا القول ظاهر في الحيوان المفترس لأنه اسمه الذي وضع له محتمل احتمالاً مرجوحًا في الرجل الشجاع فيجب حمله على الظاهر إلا إذا وجدت قرينة صارفة لذلك. وإن كان الاحتمال متساويًا بين المعنيين فهذا الذي يسمى في الاصطلاح (**المجمل**) كقولك: (عدا اللصوص البارحة على عين زيد) فهذا لفظ مجمل؛ إذ يحتمل أن يكون المراد عينه الباصرة عوروها، أو عينه الجارية غوروها، أو عين ذهبه وفضته سرقوها؛ فهذا مجمل وحكم المجمل أن يتوقف عنه حتى يرد الدليل المُبين اهـ. عن العلامة الشنقيطي؛ مصدر سابق ص ٢٢، وانظر الصواعق المرسلة: ٢ / ٦٧٠.

(٢) مختصر الصواعق ١ / ٤٤.

ولم يختلفوا في تفسيرها»[١]، والثاني ينظر في وروده فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره؛ لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء خارجًا عن نظائره متفردًا عنها حتى يرد إلى نظائره[٢]، مثال ذلك قوله: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾، ﴿**ثم استوى على العرش**﴾ في جميع موارده من أولها إلى آخرها على هذا اللفظ فتأويله باستولى باطل، وإنما كان يصح أن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى ثم يخرج موضع عن نظائره، ويرد بلفظ استوى؛ فهذا كان يصح تأويله باستولى. فتفطن لهذا الموضع واجعله فيما يمتنع من كلام المتكلم ويجوز تأويله؛ ونظير ذلك: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول...» في نحو ثلاثين حديثًا كلها مصرحة بإضافة النزول إلى الرب تعالى، ولم يجئ في موضع واحد بقوله: (ينزل ملك ربنا) حتى يحمل ما خرج عن نظائره عليه.

والثالث وهو المجمل الذي أحيل بيانه على خطاب آخر؛ فهذا أيضًا لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي بينه، وقد يكون بيانه منفصلاً عنه[٣].

---

(١) الفتاوى: ٦ / ٣٩٤.

(٢) ولذلك حكى غير واحد من العلماء إجماع السلف على ترك «التأويل» بالمعنى الاصطلاحي الذي أحدثه المتأخرون - وهو صرف اللفظ عن ظاهره - وممن حكى الإجماع: البغوي وأبو المعالي الجويني في رسالته النظامية؛ (انظر مدارج السالكين: ٢ / ٦٣).

(٣) مختصر الصواعق ١ / ٤٤ وما بعدها، وانظر الصواعق المرسلة: ٢ / ٦٧٠ - ٦٧٢، بدائع الفوائد ١ / ١٥.

المبحث الثالث: حكم التحريف:

التحريف محرم لأنه تغيير لكلام الله سبحانه، وقول على الله بلا علم. وقد ذم الله الذين يحرفون الكلم عن مواضعه من بني إسرائيل وغيرهم، والمحرفون فيهم شبه من اليهود والنصاري.

وقد يصل التحريف إلى حد الكفر؛ وهذا إذا كان تكذيبًا، أما إن كان التحريف تأويلاً فهذا منه ما قد يكون خطأ معفواً عنه؛ ولهذا قال شارح الطحاوية:

«وكل من التحريف والانحرف على مراتب؛ فقد يكون كفراً؛ وقد يكون فسقًا، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ»[1].

أما وجه ذلك؛ فإن كان هذا التأويل باعثه الهوى والتعصب وليس عليه دليل فهو كفر لأن حقيقته التكذيب، وإن كان باعثه الهوى والتعصب وله وجهه في لغة العرب فهو فسق، إلا إذا تضمن عيبًا في حق الله فهو كفر، وإن صدر هذا التحريف عن اجتهاد وحسن نية وله وجه في اللغة العربية فهو خطأ؛ لأن الله سبحانه لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

أفاد ذلك شيخنا محمد بن عثيمين في شرح اللمعة[2].

---

(١) شرح الطحاوية ١/١٣.

(٢) انظر: شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ص ٢١ (ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين).

ولذا جاء الحديث: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران[١] وإذا أخطأ فله أجر[٢]».

فجعل له أجرًا مع خطئه، ومن المعلوم أن الفسق والمعصية يعبر بأحدهما عن الآخر؛ لكن الفسق أخص بارتكاب المنهيات، والمعصية أخص بمخالفة المأمورات كما قرر ذلك الإمام ابن القيم في المدارج. وممكن أن يقال بأنهما إذا افترقا اجتمعا؛ فيطلق أحدهما على الآخر، وإذا اجتمعا افترقا فيراد بالمعصية مخالفة المأمورات، وبالفسق ارتكاب المحظورات.

* * *

(١) له أجران: أجر لاجتهاده، وأجر لصوابه.

(٢) له أجر لاجتهاده، وخطأوه مغفور؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات.

المبحث الرابع: نفي التحريف أولى من نفي التأويل:

إن التعبير بنفي التحريف أولى من التعبير بنفي التأويل وذلكم لوجهين:

الأول: لأن هذا هو الذي ورد بذمه القرآن قال تعالى: ﴿...**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ**...﴾ [النساء: ٤٦] فالتعبير القرآني أولى من غيره لأنه أدل على المعنى المقصود.

الثاني: أن التأويل منه ما هو حق - وهو ما وافق الكتاب والسنة - ومنه ما هو باطل - وهو ما خالفهما - فلا يجوز نفيه مطلقًا، ولا إثباته مطلقًا؛ بخلاف التحريف فهو باطل أصلاً. وقد أشار شيخ الإسلام إلى هذين الوجهين فقال: «إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه وأنا تحريت في هذه العقيدة [يعني الواسطية] اتباع الكتاب والسنة، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات لأنه لفظ له عدة معان.

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح منقول عن بعض السلف؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته، فإذا ما قامت الحجة على صحته فهو منقول عن السلف فليس من التحريف»(١).

---

(١) الفتاوى: ٣/١٦٥ - ١٦٦.

الفصل الثاني

التعطيل

المبحث الأول: تعريف التعطيل:

التعريف اللغوي: التعطيل في اللغة مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ أي تركها أهلها وأهملوا ورودها، ومنه: « جيد عاطل » أي خال من الزينة[١].

وقال الشاعر:

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نصته ولا بمعطل[٢]

المعنى الشرعي «الاصطلاحي»:

هو تخلية الله سبحانه من صفاته؛ أي نفي صفاته سبحانه وإنكار قيامها بذاته جل شأنه[٣].

* * *

(١) انظر لسان العرب مادة «عطل»: ١١/ ٤٥٣، الصحاح: ٥/ ١٧٦٧.

(٢) ديوان امرئ القيس.

(٣) انظر: بدائع الفوائد: ١/ ١٦٩، التنبيهات السنية ص ٢٣.

المبحث الثاني: أقسام التعطيل:

من أهل العلم من قسم التعطيل إلى قسمين، ومنهم من قسمه إلى ثلاثة أقسام، ومنهم من قسمه إلى أربعة، وكلها حق ولا مشاحة في التقسيم.

أ- قال بعضهم: التعطيل قسمان:

١- كلي كما فعل نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة.

٢- جزئي كما فعل الأشاعرة الذين يثبتون سبع صفات فقط ويؤولون الباقي.

ب- تقسيم ثانٍ:

التعطيل أربعة أقسام:

١- إنكار الأسماء والصفات كمذهب جهم.

٢- إنكار الصفات وإثبات الأسماء كطريقة أهل الاعتزال.

٣- إثبات الأسماء وبعض الصفات كمذهب الكلابية والأشاعرة.

٤- وصف الله بسلب النقيضين وهو مذهب الباطنية الملاحدة الذين قالوا: لاموجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت[1].

---

(١) راجع رد ابن تيمية على هذه الطوائف في رسالته النفيسة «التدمرية».

وهذا التقسيم والذي قبله خاص بتعطيل الأسماء والصفات، لكن الإمام ابن القيم ينظر إلى لفظ التعطيل نظرة شمولية لا تقتصر على توحيد الأسماء والصفات بل تشمل التعطيل في أنواع التوحيد كلها؛ قال رحمه الله:

«**التعطيل ثلاثة أقسام**:

الأول: تعطيل المصنوع من صانعه؛ كتعطيل الفلاسفة الذين زعموا قدم هذه المخلوقات وأنها تتصرف بطبيعتها، [وكتعطيل الدهرية القائلين: ﴿ **وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ** ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وتعطيل الشيوعيين القائلين لاإله والحياة مادة][١].

الثاني: تعطيل الصانع من كماله المقدس بتعطيله من أسمائه وصفاته؛ كتعطيل الجهمية.

الثالث: تعطيل حق معاملته بترك عبادته (كفعل الكافرين) أو عبادة غيره معه (كفعل المشركين)»[٢].

ومن هذا التقسيم يتضح أن القسم الأول يدخل في الربوبية، والثاني يدخل في الأسماء والصفات، والثالث يدخل في الألوهية.

* * *

(١) ما بين القوسين زيادة على كلام ابن القيم وتعليق.

(٢) التنبيهات السنية ص ٢٣.

المبحث الثالث: حكم التعطيل:

أما حكم التعطيل فقد يكون ناقضًا لأصل التوحيد أو لكماله؛ أعني أنه قد يكون كفرًا، وقد يكون دون ذلك؛ فإن كان تكذيبًا فهو كفر، وإن كان تأويلاً فيجري فيه حكم التأويل - (سبقت الإشارة إليه في حكم التحريف) - ومن التعطيل ما هو شرٌ من الشرك، قال ابن القيم رحمه الله: «والتعطيل شرٌ من الشرك؛ فإن المعطل جاحد للذات أو لكمالها وهو جحد لحقيقة الألوهية... والمشرك مقر بالله لكن عبد معه غيره؛ فهو خير من المعطل للذات والصفات»[1].

ويحكم نعيم بن حماد بالكفر على المعطلة فيقول «من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر؛ فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه»[2] اهـ. وهذا الحكم قد يعم من جحد بتأويل كما يعم من جحد بتكذيب، ولا خلاف أن المكذب باسم من أسماء الله وصفة من صفاته كافر.

قال تعالى: ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ [الرعد: ٣٠] ولذا كفّر الأئمة من نفى كلام الله سبحانه.

---

(١) التنبيهات السنية ص ٢٣، وانظر النونية لابن القيم مع شرحها توضيح المقاصد: ٢/ ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢) رواه الذهبي في العلو ص ١١٦، وانظر شرح السنة للالكائي: ٣/ ٥٣٢ (٩٣٦)، شرح الطحاوية: ١/ ٨٥.

قال ابن القيم:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنـ ـهم، بل حكاه قبله الطبراني[١]

«أي أن القائلين بخلق القرآن كفرهم خمسمائة عالم من علماء المسلمين»[٢].

لكن التأويل يجري فيه التفصيل السابق.

وقد تولى أئمة السنة الرد على المعطلة، وقد نقض أسسهم شيخ الإسلام ابن تيمية في (نقض التأسيس) بما لا مزيد عليه، ومن قبله نقدها أئمة السنة كالدارمي، والبخاري، والخلال غيرهم، ومن بعده كأئمة الدعوة، ومن علماء العصر كابن باز وابن عثيمين والفوزان وغيرهم.

* * *

---

(١) النونية لابن القيم (مع شرح ابن عيسى المسمى توضيح المقاصد: ١/ ٢٩٠ ط المكتب الإسلامي.

(٢) توضح المقاصد: ١/ ٢٩٦.

المبحث الرابع: أهل التعطيل:

أول من قال بهذه الضلالة هو الجعد بن درهم[(١)] .

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أول من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم»[(٢)] فهو أول من قال بمبدأ التعطيل من هذه الأمة ثم تلقى ذلك عنه الجهم بن صفوان»[(٣)] .

ويكشف بعض الأئمة إلى أن مقالة التعطيل ترجع في أصولها إلى مصادر أجنبية؛ فقد ذكر ابن الأثير، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما أن الجعد استمد مقالة التعطيل لكلام الله سبحانه والقول بخلق القرآن من أبان بن سمعان وأخذه هذا من طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم

---

(١) قال ابن حجر: الجعد بن درهم مبتدع ضال زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى؛ أي نفى الخلة التي تقوم عليها العبادة، ونفى الكلام الذي هو من أصول الكمال الإلهي، ومنه التشريع... فقتل على ذلك بالعراق بفتوى من أئمة التابعين بالعراق يوم النحر نحو سنة ١١٨هـ.
وانظر في حاله: (ميزان الاعتدال: ١ / ٣٩٩، لسان الميزان: ٢ / ١٠٥، ابن نباتة/ سرح العيون ص ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ص ٢٨٢، ويلاحظ أن النص المذكور له تتمة هي: وقاله [أي خلق القرآن] في سنة نيف وعشرين ومائة، ولم يتعقب المحقق هذا النص بشيء رغم أن الجعد قتل نحو سنة ١١٨هـ.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: ١ / ١٢٧، مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٥ / ٢٠، وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ٥ / ٢٤٤ .

اليهودي الذي سحر النبي ﷺ وكان يقول بخلق القرآن، وكان طالوت زنديقًا وهو أول من صنف لهم في ذلك، ثم أظهره الجعد بن درهم(١).

ثم وقفت على نص مهم عند الخطيب البغدادي يكشف فيه أن والد بشر المريسي - وهو أحد كبار القائلين بخلق القرآن من المعتزلة - كان يهوديًا(٢) . وتأمل كم أحدثت هذه الفتنة - فتنة خلق القرآن - من مصائب. ويشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى مصادر أجنبية أخرى ترجع إليها مقالة التعطيل؛ فيذكر أن الجعد بن درهم كان من أهل حران، وكان فيهم من بقايا الصابئين والفلاسفة خصوم إبراهيم عليه السلام، فلهذا أنكر تكليم موسى وخلة إبراهيم موافقة لفرعون والنمرود بناء على أصل هؤلاء النفاة؛ وهو أن الرب تعالى لا يقوم به كلام ولا محبة لغيره. فقتله المسلمون، ثم انتشرت مقالته في من ضل من هذا الوجه.

وأخذ بهذه المقال فرق الجهمية بمختلف درجاتها...

هذا، ونقض مقالاتهم كثير في كلام التابعين وتابعيهم والأئمة المشاهير(٣).

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير: ٥/ ٢٩٤، الحموية لابن تيمية (ضمن الفتاوى ٥/ ٢٠ - ٢١، سرح العيون لابن نباتة: ص ٢٩٣، لوامع الأنوار للسفاريني: ١/ ٢٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٧/ ٦١.

(٣) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد، والرد على الجهمية للدارمي، وكتاب رد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد، والاختلاف في =

الفصل الثالث

التكييف

المبحث الأول: تعريفه:

لغـــة: تعيين كنه الصفة، وفي (اللسان): كيفية؛ كلمة مولدة تعني الحال التي عليها الشيء.

شرعًا: حكاية كيفية الصفة؛ كقول القائل: كيفية يد الله أو نزوله إلى السماء الدنيا كذا وكذا(١).

وعرفه بعضهم بقوله: «أن يعتقد أن صفاته تعالى على كيفية كذا، أو يسأل عنها بكيف»(٢) فعدَّ السؤال من قبيل التكييف؛ وذلك مبني على أن السؤال نابع من تصور واعتقاد تكييف، ولكنه - أي السائل - يسأل للتعيين.

= اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة، والرد على الجهمية لابن منده، وما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والسفاريني وعلماء الدعوة وغيرهم.

(١) فتح رب البرية ص ٢٢ (ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين جـ ٤).

(٢) شرح العقيدة الوسطية: محمد خليل هراس: ص ١٩.

ويمكن أن يقال: إن التكييف هو أن يُعتقد أو يُقال إن صفات الله على كيفية كذا، أو يُسأل عنها بكيف.

الفرق بين التكييف والكيف:

وهنا يجب أن يفرق بين التكييف والكيف؛ فلا يصح أن يقال نثبت صفات الله من غير كيف؛ لأن صفات الله سبحانه لها كيفية ولكنها مجهولة؛ ولذلك فإن أهل السنة ينفون علمهم بالكيف إذ لا يعلم كيفية ذاته أو صفاته إلا هو سبحانه، ولا ينفون الكيف؛ فإن كل شيء لا بد أن يكون على كيفية ما؛ فمن نفى الكيف فهو معطل، ومن نفى علمه بالكيف فهو موحد قد فوَّض العلم بذلك إلى ربه.

* * *

المبحث الثاني: طريقة أهل السنة في جواب من سأل عن كيفية صفة من صفات الله:

لهم في ذلك جوابان مشهوران:

الأول: جواب الإمام مالك وشيخه ربيعة وغيرهما[(١)]؛ عن جعفر ابن عبد الله قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله؛ ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكًا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء[(٢)] يعني العرق. قال: وأطرق القوم وجعلوا ينظرون ما يأتي منه فيه. قال: فسري عن

(١) هذا الجواب مأثور عن مالك [الأسماء والصفات للبيهقي ص ٥١٥] بإسناد جيد، كما قال الحافظ بن حجر في الفتح [فتح الباري: ١٣ / ٤٠٧]، وورد عن ربيعة شيخ مالك [انظر شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣ / ٣٩٨، والأسماء والصفات للبيهقي ص ٥١٦]. وروي عن أم سلمة موقوفًا ومرفوعًا، ولكن قال شيخ الإسلام ابن تيمة: «ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه» [الفتاوى: ٥ / ٣٦٥] وقال الألباني عن المرفوع: «لا يصح». ثم: والصواب عن مالك أو أم سلمة، والأول «أشهر» [شرح الطحاوية ص ٢٨١].

(٢) بضم الراء وفتح الحاء والضاد، وقد جاء في كتب اللسان أنه العرق الكثير الذي يغسل الجلد لكثرته ولا يكون إلا من شكوى؛ جاء في لسان العرب مادة رحض [٧ / ١٥٤] ما يلي:

١- يقال رُحضَ الرجل رَحْضًا: عرق حتى كأنه غسل جلده. =

مالك فقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ولا يمكنهم الإجابة عنه»(١) وقوله **الاستواء معلوم**: أي في لغة العرب(٢)، وقوله: **والكيف مجهول**: أي كيفية استوائه سبحانه لا يعلم كنهها وكيفيتها إلا هو

والرُّحَضَاءُ: العرق.

وحكى الناس عن أبي زيد: رُحِضَ رحضًا فهو مرحوض: إذا عرق فكثر عرقه على جبينه في رقاده أو يقظته، ولا يكون إلا من شكوى.

وفي حديث نزول الوحي: (فمسح عنه الرحضاء) وهو عرق يغسل الجلد بكثرته، وفي تفسير غريب الحديث (الرُحَضَاءُ) بضم الراء وفتح الحاء والضاء المعجمة مع المد: هو عرق الحمى [ابن حجر: تفسير غريب الحديث ص ١٠٠].

(١) التدمرية ص ٤٣ – ٤٤. وهذا التعليل فيه نظر؛ لأنه يقتضي أن يكون السؤال عنه تكلف ومحاولة للمحال؛ ولكن نقول: السؤال عنه بدعة لأنه لم يسأل عنه الصحابة ولا السلف الصالح اهـ. من تقرير شيخنا محمد ابن عثيمين.

(٢) قال شيخ الإسلام: من قال إنه معلوم وروده في القرآن فهو جاهل.

سبحانه، وقوله: **والسؤال عنه بدعة**: أي السؤال عن الكيف بدعة لأنه لم يسأل عنه السلف، **والإيمان به واجب**: لتكاثر الأدلة من الكتاب والسنة في إثبات ذلك.

وإجابة مالك رحمه الله إجابة كافية شافية في الرد على من سأل عن كيفية أي صفة من صفات الله سبحانه فإذا سئلت عن كيفية نزوله سبحانه أو مجيئه وغضبه... الخ. فقل: النزول معلوم والكيف مجهول... الخ، والغضب معلوم والكيف مجهول... الخ.

الجواب الثاني: وهو مبني على أصل شريف؛ وهو أن القول في الصفات كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فكما أن ذاته لا تماثل الذوات فكذلك صفاته سبحانه لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف وهو فرع له وتابع له؛ فكيف تطالبني بالعلم بكيفية نزوله وبصره وتكليمه واستوائه وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟ وإذا كنت تقر بأن له ذاتًا حقيقية ثابتة في نفس الأمر مستوجبة

لصفات الكمال لا يماثلها شيء؛ فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم(١).

---

(١) انظر: التدمرية ص ٤٤، وفي موضع آخر عرض شيخ الإسلام هذا الجواب ونسبه لغيره، فقال: «وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ أو كيف يداه؟ ونحو ذلك، فقل له: كيف هو في ذاته؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر. فقل له: والعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف؛ فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة الموصوف ولم تعلم كيفيته.

بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس أنه قال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، ولقد أخبر الله تعالى ﴿**فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ...**﴾ [السجدة: ١٧].

وأخبر النبي ﷺ: أن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فإذا كان نعيم الجنة وهو خلق من خلق الله كذلك لا يمكن العلم بكنهه فما ظنك بالخالق الله سبحانه.

وهذه الروح التي في بني آدم؛ قد يعلم العاقل اضطراب الناس فيها وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام بها في كيفية الله [الفتاوى: ٥/ ١١٤ – ١١٥].

المبحث الثالث: حكم التكييف:

التكييف حرام لأنه من القول على الله بلا علم؛ لأن الله أخبرنا عن صفاته ولم يخبرنا عن كيفيتها؛ أخبرنا أنه استوى على العرش ولم يخبر كيف استوى وهكذا.

والقول على الله بلا علم حرام؛ قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾**﴾ [الأعراف: ٣٣].

فالآية تدل على أن القول على الله بلا علم من أعظم المحرمات؛ فإنه بدأ بأسهلها وختم بأشدها وأعظمها تحريمًا وهو القول على الله بلا علم. وتواتر عن النبي ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

قال ابن القيم رحمه الله: «ورتب هذه المحرمات [يعني في الآية المتقدمة] أربع مراتب وبدأ بأسهلها وهو الفواحش(١)، ثم ثنى بما هو أشد تحريمًا منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريمًا منهما وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أشد تحريمًا من ذلك كله؛ وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه»(٢).

---

(١) الفواحش من الكبائر لكن وصفها بالأسهل بالنسبة لما هو أكبر منها.

(٢) أعلام الموقعين: ١/ ٤٢ - ٤٣، ط الكردي، مطبعة النيل بمصر.

الفصل الرابع

التمثيل

المبحث الأول: تعريفه:

لغة: هو إثبات مثيل للشيء، أو هو التشبيه[١]. قال في اللسان: يقال: هذا مِثْله ومَثَله، كما يقال شِبْهه وشَبَهُه بمعنى[٢].

واصطلاحًا: هو إثبات مثيل لله عز وجل في ذاته أو صفاته[٣]. أما إثبات مثيل لله عز وجل في ذاته فإن شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من أعلم الناس بالفرق والمقالات يذكر أنه لم تذهب طائفة إلى إثبات خالقين متماثلين. إذن إثبات مثيل في الذات لم يقل به أحد.

وأما إثبات مثيل له في صفاته فإن أول من قال بذلك - كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - هو هشام بن الحكم وتنسب له فرقة تسمى الهشامية.

---

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه قد يفرِّق بين التشبيه والتمثيل [التدمرية ص ١١٧] وذلك أن المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه بخلاف المشابهة، وقد يعبر بأحدهما عن الآخر.

(٢) لسان العرب مادة «مثل» (١١ / ٦١٠).

(٣) وإن شئت التعميم [كتعريف التعطيل] فقل: إثبات مثيل لله سبحانه في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته والله أعلم.

المبحث الثاني: أقسامه:

القسم الأول: تشبيه المخلوق بالخالق؛ وهو إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الصفات أو الأفعال أو الحقوق.

فالأول: [الصفات] كحال غلاة الصوفية مع من يسمونهم الأولياء.

والثاني: كفعل من أشرك في الربوبية كالمانوية والثانوية والفلاسفة.

والثالث: كاعتقاد المشركين بأصنامهم حيث عبدوها مع الله تعالى.

القسم الثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق، كاعتقاد الهشامية أتباع هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، واليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي الذين وصفوا الله سبحانه بصفات المخلوقين تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

* * *

المبحث الثالث: حكم التمثيل:

التمثيل كفر؛ لأنه تكذيب لقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قال نعيم ابن حماد - كما سلف -: «من شبه الله بخلقه فقد كفر».

وقال إسحاق بن راهويه: «من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم...»[١].

والعقل لا يمكن أن يفرض لله مثيلاً؛ لظهور التباين بين الخالق والمخلوق ببداهة العقول، لكن لفظ التشبيه الذي يستعمل بمعنى التمثيل صار في كلام الناس لفظًا مجملاً، يراد به المعنى الحق وهو ما نفاه القرآن بقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ويراد به باطل وهو ما عناه الجهمية وأضرابهم؛ فالمثبت للأسماء والصفات هو عند الجهمي ممثل، والمثبت للصفات هو عند المعتزلي ممثل، والمثبت لجميع ما أثبته الله ورسوله في كتابه وسنة رسوله من الأسماء والصفات هو عند الأشاعرة والكلابية والماتريدية ممثل، ولذلك لابد من التفصيل والبيان عند الحكم.

المبحث الرابع: نفي التمثيل أولى من نفي التشبيه:

وذلك لثلاثة أوجه: **الأول**: أن التمثيل هو الذي ورد بنفيه القرآن، «والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة»[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٣/ ٥٣٢ (٩٣٧)، شرح الطحاوية: ١/ ٨٥.

(٢) شرح الطحاوية: ١/ ٧٠، ٧١.

قال شيخ الإسلام في تقرير ذلك: «ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ وقال: ﴿ ... هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ﴾ [مريم: ٦٥]. وكان أحب إلي من لفظ ليس في كتاب لله ولا في سنة رسول الله ﷺ»(١).

الثاني: أن نفي التشبيه مطلقًا يؤدي للتعطيل؛ ذلك أنه ما من موجودين إلا وبينهما قدر مشترك يتشابهان فيه؛ قال شيخ الإسلام: «وعلم أيضًا بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلابد بينهما من قدر مشترك؛ كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات ونحو ذلك؛ فإن نفي ذلك يفضي إلى التعطيل المحض»(٢).

الثالث: أن لفظ التشبيه استعمل فيما بعد في غير ما وضع له حتى صار من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى بيان؛ فقد ينفى التشبيه ويراد به نفي الحق الذي وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ كما بينا؛ لذا فإن استعمال اللفظ الشرعي وهو التمثيل أولى لأنه أدل على المعنى، ولأن من طريقة أهل السنة التعبير بالألفاظ الشرعية البينة دون الألفاظ المحدثة المجملة.

قال شيخ الإسلام: «ثم إن الجهمية والمعتزلة أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد؛ فصار من قال إن لله علمًا أو قدرة، أو أنه يُرى في

---

(١) الفتاوى: ٣/ ٢٦٦.

(٢) الفتاوى: ٣/ ٩٩.

الآخرة، أو أن كلام الله منزل غير مخلوق؛ يقولون: إنه مشبه وليس بموحد»(١).

أهل التمثيل:

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، وفي كتاب الله سبحانه أدلة على تلبس اليهود بهذا الضلال؛ قال تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا** ...﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ** ...﴾ [التوبة: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**...﴾(٢)

[آل عمران: ١٨١].

وأمثال هذه المقالات التي تواطأت عليها يهود فشبهت الخالق بالمخلوق وتاهت في بيداء من الضلال مهلكة؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيرا.

---

(١) الفتاوى: ٣/ ٩٩.

(٢) انظر سبب نزول هذه الآية في تفسير الطبري (٧/ ٤٤١)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤٥٥ - ٤٥٦)، والدر المنثور (٢/ ١٠٥)، وسيرة ابن هشام: (٢/ ٢٠٧)، وأسباب نزول القرآن للواحدي (ص ١٢٨ - ١٢٩).

وفي التوراة المتداولة اليوم بين اليهود أمثلة عديدة لفشو وصف الله سبحانه بصفات المخلوقين بينهم؛ ومن ذلك: قولهم في التوراة: «وسمعا [يعني آدم وحواء] صوت الرب والإله ماشيا»[١].

وقولهم في التوراة: «ثم صعد موسى وهارون وسبعون رجلاً من شيوخ بني إسرائيل ورأوا إله إسرائيل وتحت قدميه كصنعة بلاط.. وكذات السماء صفاء»[٢].

وأمثلة كثيرة على هذا المنوال وأعظم[٣].

وفي تلمود[٤] اليهود – المقدس عندهم – نصوص أشد وأنكى تقشعر من هولها جلود المؤمنين؛ فلقد جاءوا شيئًا إدًّا تخر منه الجبال

---

(١) سفر التكوين، الفصل الثالث، فقرة ٨.

(٢) سفر الخروج، الفصل الرابع والعشرون، فقرة ٩، ١٠، ١١.

(٣) للتعرف على المزيد من هذه الافتراءات ينظر: سفر التكوين، الفصل ٣٢، فقرة ٢٢، وسفر التثنية، الفصل: ٣٤، فقرة ١٠، سفر القضاة، الفصل ٦، فقرة ١١ سفر الخروج، فصل: ٢٤، فقرة ٤ ... الخ.

(٤) كلمة التلمود معناها: «كتاب تعليم ديانة وآداب اليهود»، ويعد اليهود التلمود كتابًا منزلاً مثل التوراة، مع أنه يحوي أقوال الحاخامات لكنهم يقولون: «من احتقر أقوال الحاخامات استحق الموت أكثر ممن احتقر أقوال التوراة، ولاخلاص لمن ترك تعاليم التلمود واشتغل بالتوراة فقط، لأن أقوال علماء التلمود أفضل مما جاء في شريعة موسى» [انظر الكنز المرصود ص ٤٧ – ٥٠].

هذا. فمن إفكهم أنهم يقولون: «إن النهار اثنتا عشرة ساعة، في الثلاث الأولى منها يجلس الله ويطالع الشريعة، وفي الثلاث الثانية يحكم، وفي الثلاث الثالثة يطعم العالم، وفي الثلاث الأخيرة يجلس ويلعب مع الحوت ملك الأسماك»(١).

- «إنه لا شغل لله في الليل غير تعلمه التلمود مع الملائكة»(٢).

- «اعترف الله بخطئه في تصريحه بتخريب الهيكل فصار يبكي ويمضي ثلاثة أجزاء الليل يزأر كالأسد قائلاً: تبًا لي لأني صرحت بخراب بيتي وإحراق الهيكل ونهب أولادي، وشغل الله مساحة أربع سنوات فقط بعد أن كان ملء السماوات والأرض في جميع الأزمان»(٣).

- «إن الله إذا حلف يمينًا غير قانونية احتاج إلى من يحلله من يمينه»(٤).

هذه نصوص من التلمود - الكتاب المقدس عند يهود - نقلناها من الكنز المرصود في قواعد التلمود وهو من أفضل المراجع عن التلمود بالعربية.

---

(١) الكنز المرصود في قواعد التلمود ص ٥٥.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) السابق: ص ٥٦.
(٤) السابق: ص ٥٧.

تبين من خلال النصوص السابقة أن ضلالة التمثيل قد تبناها يهود وأشاعوها وملأت فضائحها كتبهم.

ثم تسرب هذا الكفر والإلحاد إلى بعض الفرق المنتسبة للإسلام، وأول هذه الفرق التي سقطت في هذه الهاوية هم الهشامية.

قال الرازي: «اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي وأبي جعفر الأحول»[١].

وهؤلاء الأربعة المذكورون لهم أتباع؛ فهم أصحاب طوائف منسوبة لأسمائهم:

- فالهشامية: أصحاب هشام بن الحكم،
- واليونسية: أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي،
- والهشامية: أصحاب هشام بن سالم الجواليقي،
- والشيطانية: أصحاب أبي جعفر الأحول الملقب بشيطان الطاق.

وهذه الفرق الأربع كلها من فرق الباطنية.

* * *

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩٧.

شبهاتهم:

لم يصلنا شيء من كتب الممثلة المنتسبة للإسلام – في حدود علمي – ونقلت كتب الفرق كلماتهم المغرقة في التشبيه والتمثيل، ولم تشر إلى شبهاتهم سوى شبهه عليلة وهي: دعوى المشبهة أن ظاهر نصوص الأسماء والصفات يدل على مذهبهم؛ ولذا قال ابن الجوزي: «وقف أقوام مع الظواهر فحملوها على مقتضى الحس؛ فقال بعضهم: إن الله جسم تعالى الله عن ذلك[١] ، وهذا مذهب هشام بن الحكم»[٢].

ودعوى أن ظاهر النصوص ما يليق بالمخلوقين من أعظم الباطل؛ إذ من المحال أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفراً، والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال[٣].

---

(١) لفظ الجسم من الألفاظ المبتدعة، وطريقة أهل السنة في مثل هذه الألفاظ التوقف؛ فلا ينفون لعدم ورود الدليل النافي، ولا يثبتون لعدم ورود الدليل المثبت، وينكرون على من أثبت أو نفى؛ لأنه قال على الله بلا علم. أما المعنى فيستفصلون عنه؛ فإن أراد القائل حقًا قبل منه، وإن أراد باطلاً رد عليه.

(٢) تلبيس إبليس: ص ٨٦.

(٣) انظر التدمرية ص ٦٩.

ثم إنهم مع هذا الاعتقاد الباطل زادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي ﷺ، وأكثرها مقتبس من اليهود[١].

* * *

هل للممثلة وجود اليوم؟

يظن بعض الناس أن التمثيل ليس له وجود، وأن فرقه اندثرت ولم يبق سوى أهل التعطيل.

وغاب عن أصحاب هذا الظن أن وجود الممثلة ظاهر وممتد اليوم في فرق عدة؛ أما تمثيل الخالق بالمخلوق فهو عند يهود في كتبها المقدسة - كما مر -.

وهو عند فرق أخرى منتسبة للإسلام تتواجد اليوم على ظهر هذه الأرض؛ وهي الفرق القائلة بالحلول ووحدة الوجود من غلاة الصوفية والباطنية وأمثالهم. ولا شك أن القول بهاتين المقالتين: الحلول، والاتحاد هو تجسيم وتمثيل ظاهر.

وأما تمثيل المخلوق بالخالق فهذا موجود عند النصارى في اعتقادها في المسيح، واليهود في اعتقادهم في عزير؛ والباطنية في اعتقادهم في الأئمة، وعند الصوفية في غلوهم بشيوخهم وأوليائهم.

* * *

---

(١) الملل ١/١٠٦.

نبز أهل التعطيل أهل السنة بالمشبهة:

من كيد المبتدعة التلبيس؛ أي تلبيس الحق بالباطل؛ فيصفون الحق وأهله بصفات الباطل أو بأسمائه، ويسمون باطلهم بأسماء أو أوصاف الحق، وهذه «المكيدة» فروعها وصورها لا تحصى.

ومن وقائعها في مبحثنا قولهم: إن أهل السنة مشبهة، أو وصفهم بعض أئمة السنة بذلك؛ ولذا قال شارح الطحاوية مشيراً إلى هذا التلبيس: «إن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظًا مجملاً يراد به المعنى الصحيح وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته... ويراد به [وهو المعنى الباطل] أن لا يثبت لله شيء من الصفات؛ لأن هذا تشبيه بزعمهم؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات»(١).

ولذلك فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً(٢)، على تعدد فرق المعطلة النفاة، وتفاوت درجات تعطيلهم، حتى بات هذا المسلك سمة أهل التعطيل «ولذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل

---

(١) شرح الطحاوية: ١/٥٧.

(٢) انظر المصدر السابق: ١/٨٦.

السنة مشبهة »[١].

قال ابن أبي حاتم: « علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشوية؛ يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة »[٢].

وقد بلغ بهم الأمر إلى أن عدّوا إثبات الصفات شركًا ونفيها توحيدًا[٣].

* * *

---

(١) شرح الطحاوية: ١ / ٨٦ .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٧٩).

(٣) انظر شرح الطحاوية: ١ / ٢٤ – ٢٥.

الفصل الخامس

الإلحاد

اللفظ الجامع لأنواع المخالفات في توحيد الأسماء والصفات هو **الإلحاد** ولذا ختم به ابن القيم رحمه الله القول في المسائل العشرين في باب الأسماء والصفات التي ساقها في بدائع الفوائد وقال بأن معرفته هي الجامعة للوجوه المتقدمة كلها... وأنه لا بد من معرفة الإلحاد في أسمائه ليحذر من الوقوع فيه(١) ، وإليكم تفصيل القول فيه بإذن الله تعالى.

التعريف: الإلحاد لغة الميل والعدول عن الشيء، ومنه اللحد في القبر لانحرافه إلى جهة القبلة، ومنه الملحد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل(٢) . وفي الاصطلاح: هو العدول بأسماء الله وصفاته وآياته عن الحق الثابت(٣) فتبين لنا من خلال التعريف أن الإلحاد يقع في أمرين:

الأول: في الأسماء والصفات.

الثاني: في الآيات.

---

(١) انظر لسان العرب مادة (لحد): ٣/٣٨٨.

(٢) بدائع الفوائد: ١/١٦٩.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

أما الأول [**الإلحاد في الأسماء والصفات**] فأنواعه خمسة:

١- تسمية الأصنام أو غيرها بأسماء الله سبحانه؛ ومن ذلك تسمية المشركين اللات من الإلهية، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهًا؛ وهذا إلحاد حقيقة فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة، ومنه إلحاد السبئية والبيانية والمختارية وغيرها في تسمية أئمتها بأسماء الإله، وكذا طائفة الدروز والأغاخانية والنصيرية وأمثالهم في عصرنا الذين أعطوا أئمتهم أسماء وأوصاف الخالق جل شأنه.

٢- تسميته بما لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له أبًا، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته أو علة فاعلة بالطبع ونحو ذلك.

بل تسميته سبحانه بما لم يسم به نفسه، وإن كان من الأسماء المستحسنة في العقول؛ فإنه يعد من الإلحاد؛ لأن أسماء الله سبحانه توقيفية[١].

٣- وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص؛ كقول أخباث اليهود إنه فقير، وقولهم إنه استراح بعد أن خلق خلقه. وقولهم يد الله مغلولة؛ مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته.

بل وصف الله سبحانه بما لم يصف به نفسه ولو ساغ في العقول

---

(١) انظر بدائع الفوائد: ١ / ١٦٢، والقواعد المثلى ص ٢٧٥ (ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين جـ٣).

فإنه إلحاد؛ لأنه لا يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو بما وصفه به رسوله ﷺ [كما قال الإمام أحمد رحمه الله].

٤- إلحاد التعطيل؛ كجحد الأسماء والصفات كحال الجهمية. أو إثبات أسماء في الجملة وتعطيلها عن معانيها وحجد حقائقها كفعل المعتزلة الذين يطلقون اسم الحي والسميع والبصير، ويقولون لا حياة له ولا سمع ولا بصر؛ وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعًا ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها؛ فكلاهما ملحد في أسمائه؛ وأهل التعطيل من الجهمية وأفراخهم متفاوتون في هذا الإلحاد؛ فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب، وكل من جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه أو صفه به رسوله ﷺ فقد ألحد في ذلك فليستقل أو ليستكثر.

٥- إلحاد التمثيل، كتشبيه صفاته سبحانه بصفات خلقه - كما مر - فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة؛ فإن أولئك نفوا صفة كماله وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه، فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرقه، وبرأ الله رسوله وورثته القائمين بسنته من ذلك كله؛ فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلت عليه لفظًا ولا معنى؛ بل أثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مشابهة المخلوقات، فكان إثباتهم بريئًا من التمثيل وتنزيههم خليًا من التعطيل، لا كمن شبه

حتى كأنه يعبد صنماً أو عطل كأنه لا يعبد إلا عدماً »[١] .

الأمر الثاني: الإلحـاد في الآيات:

الآيات جمع آية وهي لغة العلامة وشرعًا: كل ما يدل على ذات الله وأسمائه وصفاته فهو آية.

وهي نوعان: شرعية، وكونية.

- الشرعية: هي ما جاءت به الرسل [ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله أومن أو آمن عليه البشر...][٢] .

- الكونية: وهي المخلوقات ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ [فصلت: ٣٧].

الإلحاد في الآيات الشرعية.

يقع الإلحاد في الآيات الشرعية بأحد ثلاثة أشياء:

١- بتكذيبها؛ كفعل مشركي قريش الذين قالوا عن آيات الله بأنها: ﴿ أساطير الأولين ﴾ .

٢- بتحريفها؛ كحال الجهمية وأضرابهم.

٣- بمخالفتها وعصيانها بترك مأمور، أو فعل محظور كحال

---

(١) انظر بدائع الفوائد ١ / ١٦٩ .

(٢) رواه البخاري: ٨ / ١٣٨، ومسلم: ١ / ١٣٤ (ح ٢٣٩).

العصاة والفساق؛ وعلى هذا فالفساق ملحدون لأنهم مائلون عما يجب عليهم في آيات الله الشرعية، وهذا يختلف عن مفهوم الإلحاد المتعارف عليه اليوم حيث يطلق على [نفي الوجود الحق].

الإلحاد في الآيات الكونية: وهو ثلاثة أنواع.

١- إنكار أن يكون الله هو الخالق لها ومن ذلك خرافة ما يسمى بـ (**التوالد الذاتي**)[١].

٢- إضافتها إلى غير الله سبحانه؛ كحال المشركين الذين ينسبون بعض التدبير إلى غير الله عز وجل.

٣- اعتقاد أن لله تعالى فيها شريكًا أو معينًا.

* * *

---

(١) وقد سقطت هذه النظرية عند أهلها بالدليل العلمي القاطع والتجربة العملية على يد العالم الفرنسي «باستير» وكفى الله المؤمنين القتال؛ انظر العقيدة في الله لعمر الأشقر ص ٤٦ - ٤٧.

الفصل السادس

الجمع بين نصوص نفي التمثيل وبين قوله ﷺ: "خلق الله آدم على صورته"

نصوص حديث: خلق الله آدم على صورته:

ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك فإنها تحيتك وتحية ذريتك. فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه «ورحمة الله»، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن)[١].

وفيهما أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه)[٢].

وقال الإمام أحمد رحمه الله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن الني ﷺ: (إذا ضرب أحدكم فليجتنب

---

(١) رواه البخاري ٧/١٢٥، ومسلم ٤/٢١٨٣ (ح ٢٨٤١)، وأحمد ٢/٣١٥.

(٢) البخاري في كتاب العتق، وليس فيه ذكر الصورة، ومسلم ٤/٢٠١٧ (ح ١١٥).

الوجه فإن الله خلق آدم على صورته)[١].

وقال أيضًا: حدثنا يحيى، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا تقل: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله تعالى خلق آدم على صورته)[٢].

وفي رواية للدارقطني: (فإن الله خلقه على صورته).

وقال عبد الله بن الإمام أحمد - رحمه الله -: حدثني أبو معمر، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن)[٣].

وقد وردت طرق وألفاظ أخرى لهذا الحديث ولكن نكتفي بما ذكر.

* * *

---

(١) المسند ٢ / ٢٤٤، وإسناده في أعلى درجات الصحة. وابن خزيمة ١ / ٨٢.

(٢) المسند ٢ / ٢٥١، ٤٣٤ وسنده حسن. ورواه ابن أبي عاصم ١ / ٢٢٩.

(٣) رواه في كتاب السنة. وابن خزيمة، والبيهقي في الصفات: ٢٩١.

أقوال أهل العلم في الحديث:

اختلفوا إلى ماذا يعود الضمير في قوله «صورته»؛ وحاصل الأقوال في ذلك أربعة:

الأول: الضمير يعود إلى آدم، **والثاني**: إلى المضروب، وهذان قولان مردودان عند الإمام أحمد وطائفة من أئمة السنة، بل عدهما الإمام من أقوال الجهمية.

الثالث: أن الضمير يعود إلى الله وهو من باب إضافة المخلوق إلى خالقه.

الرابع: أن الضمير يعود إلى الله وهو من باب إضافة الصفة لموصوفها. وإليك البيان والتفصيل:

القول الأول: قال أبو ثور وطائفة: الضمير يعود إلى آدم؛ وتوجيه ذلك عندهم أن المعنى: «أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالاً، ولا تردد في الأرحام أطواراً كذريته بل خلقه الله رجلاً كاملاً سوياً من أول ما نفخ فيه الروح، ثم عقب ذلك بقوله: وطوله ستون ذراعاً – فعاد الضمير أيضاً على آدم»[1].

«وقيل للرد على الدهرية أنه لم يكن إنسان إلا من نطفة ولا تكون نطفة إنسان إلا من إنسان ولا أول لذلك، فبين أنه خلق من أول الأمر

---

(١) فتح الباري ٦/٣٦٦.

على هذه الصورة، وقيل للرد علي الطبائعيين الزاعمين أن الإنسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره »[١].

وقيل غير ذلك، والمقصود أن هؤلاء يقولون بعود الضمير إلى آدم وإن اختلف توجيههم للمعنى، والقول بأن الضمير يعود على آدم مروي عن أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وقد عزاه ابن قتيبة أيضًا إلى أهل الكلام[٢]، وقال به طائفة من أهل العلم سواهم، وقد أنكر الإمام أحمد هذا القول وعدَّه من أقوال الجهمية - كما مر - ورده شيخ الإسلام وأثبت خطأه من تسعة أوجه[٣].

القول الثاني: قال ابن حجر: « وذهب الأكثر على أنه يعود إلى المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام الوجه - وهو قوله ﷺ: (إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه)، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها »[٤] « وقيل: إن لهذا الحديث سببًا وأن أوله قصة الذي ضرب عبده فنهاه النبي ﷺ عن ذلك وقال له: إن الله خلق آدم على صورته[٥] وهذا القول ذهب إليه ابن خزيمة رحمه الله فقال في كتابه التوحيد « ... جل وعلا عن أن يكون وجه خلق من خلقه مثل

---

(١) فتح الباري ١١ / ٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص٢١٩.

(٣)انظرها ص ٦٩ وما بعدها من كتاب عقيدة أهل الإيمان.

(٤) فتح الباري ٥ / ١٨٣.

(٥) فتح الباري ١١ / ٣.

وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام ونفى الهلاك عنه » ثم ساق نصوص الحديث وعقب عليه بقوله توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله (على صورته) يريد صورة الرحمن - عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر - بل معنى قوله : (خلق آدم على صورته) الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم؛ أراد ﷺ أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبح وجهه، فزجر ﷺ أن يقول (ووجه من أشبه وجهك)؛ لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيه، فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك كان مقبحًا وجه آدم - صلوات الله وسلامه عليه - الذي وجوه بنيه شبيه بوجه أبيهم.

فتفهموا رحمكم الله معنى الخبر لا تغلطوا ولا تغالطوا فتضلوا عن سواء السبيل وتحملوا على القول بالتشبيه الذي هو ضلال »[١].

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وماذكر بعضهم من أن النبي ﷺ رأى رجلاً يضرب رجلاً ويقول قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فقال : « خلق الله آدم على صورته » أي على صورة هذا المضروب فهذا شيء لا أصل له ولا يعرف في شيء من كتب الحديث »[٢].

قلت : هو في مسند أحمد (٢ / ٢٥١)، (٢ / ٤٣٤) من طريق

---

(١) التوحيد ١ / ٨١ - ٨٥.

(٢) نقض التأسيس (عن عقيدة أهل الإيمان ص ٦٤).

يحيى بن سعيد ثنا ابن عجلان قال: حدثني سعيد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ. لكن شيخ الإسلام أبطل عود الضمير إلى المضروب من ثلاثة عشر وجهًا فراجعها إن شئت(١).

القول الثالث: وقال بعض أهل العلم: إن الضمير يعود إلى الله سبحانه؛ فقوله: (خلق الله آدم على صورته) أي صورة الله؛ لكن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلي خالقه لا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والإضافة هنا للتشريف والتعظيم، ونظير هذا قوله: ﴿ **نَاقَةَ اللَّهِ** ﴾ [الشمس: ١٣] و﴿ **طَهِّرَا بَيْتِيَ** ﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ والبيت والناقة مخلوقان وقد أضيفتا على سبيل التشريف؛ قالوا: وهذا سائغ.

قال ابن خزيمة في حديث ابن عمر (خلق الله آدم على صورة الرحمن): « والذي عندي في تأويل هذا الخبر – إن صح من جهة النقل – أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر إنما هو من باب إضافة الخلق إليه لأن الخلق مضاف إلى الرحمن؛ إذ الله خلقه، وكذلك الصورة تضاف إلى الرحمن لأن الله صورها، ألم تسمع قول الله عز وجل: ﴿ **هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١١﴾** ﴾ [لقمان: ١١].

فأضاف الله الخلق إلى نفسه إذ الله تولى خلقه وكذلك قوله تعالى: ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾ [الأعراف: ٧٣] فأضاف الله الناقة إلى نفسه »(٢).

---

(١) انظرها في المصدر السابق ص ٦٤ – ٦٨ .

(٢) التوحيد لابن خزيمة: ١/ ٨٨ – ٩١ .

القول الرابع: أن الضمير يعود إلى الله سبحانه، وإضافة الصورة إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، وهذا الذي يقول به إمام أهل السنة الإمام أحمد وعدَّ من يقول بخلافه [أي بعود الضمير إلى غير الله] جهمي، ونصره شيخ الإسلام في نقض التأسيس، وقال بأنه قول السلف؛ قال شيخ الإسلام: «لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله؛ فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها تدل على ذلك، وهو أيضًا مذكور فيما عند أهل الكتاب من الكتب كالتوراة وغيرها» اهـ[1].

فقوله على صورته؛ أي على صورة الله، لكن لا يقتضي ذلك التمثيل؛ فلا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً؛ فنحن نثبت أن لله صورة حقيقية، وننفي أن تكون مماثلة لصورة المخلوقين؛ لأن الله يقول: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ لأن مجرد الاتفاق في الاسم العام كالصورة أو السمع أو البصر لا يقتضي التماثل عند الإضافة والتخصيص.

فإن قال قائل: أنا لا أتصور صورة على صورة بدون مماثلة، قيل له: ماذا تقول في قوله ﷺ: (أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر) هل تعتقد أنهم مماثلون للقمر تمامًا؟ سيقول حتمًا: «لا».

---

(١) انظر: هذا النص في عقيدة أهل الإيمان لحمود التويجري ص ٥٤ (نقله من مخطوطة نقض التأسيس).

قيل له الأمر هنا كذلك؛ فلا يقتضي إثبات الصورة المماثلة؛ فنثبت الصورة بمقتضى هذا الحديث مع القطع بانتفاء المماثلة للأدلة الدالة على ذلك.

وملخص القول: أن لأهل العلم في حديث (خلق الله آدم على صورته) والذي رواه أبو هريرة، وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما أربعة أقوال:

الأول: أن الضمير يعود لآدم كقول أبي ثور.

الثاني: أن الضمير يعود إلى المضروب كقول ابن خزيمة.

الثالث: أن الضمير يعود إلى الله؛ وهو من باب إضافة المخلوق إلى خالقه.

الرابع: أن الضمير يعود إلى الله؛ وهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ولا يقتضي المماثلة.

قال شيخنا محمد بن عثيمين حفظه الله: «أما القولان الأولان فهما ضعيفان ولا يسعهما اللفظ، وأما الثالث والرابع: فالحديث يتعين أن يخرج على أحدهما، لكن الأسلم هو الرابع لأن فيه إبقاء اللفظ على ظاهره مع نفي المماثلة.

أما حديث: (خلق الله آدم على صورة الرحمن): فإن من أهل العلم من يضعف هذا الحديث وبالتالي لا نحتاج إلى الجمع لأنه لا

يرقى لمعارضة النصوص القطعية، وعلى قول من يصححه يمكن الجمع بينه وبين نصوص نفي التمثيل بمقتضى الوجهين الأخيرين فقط دون الوجهين الأولين (وهما أن الضمير يعود إلى آدم أو إلى المضروب) .

فتوى العلامة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين مفتي الديار النجدية في زمنه، المتوفي سنة ١٢٨٢هـ، (في هذه المسألة) وإليك نص السؤال، ونص الجواب:

ما يقول العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في حديث « خلق الله آدم بيده على صورته »؟ هل الكناية في قوله على صورته راجعة إلى آدم وأن الله خلقه على الصورة التي خلقه عليها؟ أم له معنى وتأويل غير ذلك؟، أجيبوا أدام الله النفع بعلومكم، وابسطوا الجواب أثابكم الله الجنة بمنّه وكرمه.

الجواب: هذا الحديث المسؤل عنه ثابت في صحيحي البخاري ومسلم عن النبي ﷺ قال: (خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا) .

وفي بعض ألفاظ الحديث: (إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه فإن الله خلق آدم على صورته) .

قال النووي: « هذا من أحاديث الصفات . ومذهب السلف أنه لا يتكلم في معناه بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى مع اعتقادنا أن ليس كمثله شيء » انتهى .

وقال بعض أهل التأويل: الضمير في قوله صورته راجع إلى آدم، وقال بعضهم: الضمير راجع على صورة الرجل المضروب. ورد هذا التأويل بأنه إذا كان الضمير عائداً على آدم فأي فائدة في ذلك؛ إذ ليس يشك أحد أن الله خالق كل شيء على صورته وأنه خلق الأنعام والسباع على صورها فأي فائدة في الحمل على ذلك؟

ورد تأويله بأن الضمير عائد على ابن آدم المضروب بأنه لا فائدة فيه؛ إذ الخلق عالمون بأن آدم خلق على خلق ولده وأن وجهه كوجوههم.

ويرد هذا التأويل كله بالرواية المشهورة «لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن». وقد نص الإمام أحمد على صحة الحديث وإبطال هذه التأويلات؛ فقال في رواية إسحاق بن منصور: (لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته) صحيح.

وقال في رواية أبي طالب: من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي؛ وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟

وعن عبد الله ابن الإمام أحمد قال: «قال رجل لأبي: إن فلانًا يقول في حديث رسول الله ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته» فقال على صورة الرجل، فقال أبي: كذب، هذا قول الجهمية، وأي فائدة في هذا؟

وقال أحمد في رواية أخرى: فأين الذي يروى «إن الله خلق آدم

على صورة الرحمن»، وقيل لأحمد عن رجل أنه يقول على صورة الطين، فقال: هذا جهمي وهذا كلام الجهمية. واللفظ الذي فيه (على صورة الرحمن) رواه الدارقطني والطبراني وغيرهما بإسناد رجاله ثقات؛ قاله ابن حجر عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وأخرجها ابن أبي عاصم عن أبي هريرة مرفوعًا قال: «من قاتل فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن» وصحح إسحق بن راهويه اللفظ الذي فيه على صورة الرحمن، وأما أحمد فذكر أن بعض الرواة وقفه على ابن عمر وكلاهما حجة.

وروى ابن منده عن ابن راهويه قال: قد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن آدم خلق على صورة الرحمن»، وإنما علينا أن ننطق به؛ قال القاضي أبو يعلى: والوجه فيه أنه ليس في حمله على ظاهره ما يزيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأننا نطلق تسمية الصورة عليه لا كالصور كما أطلقنا تسمية ذات ونفس لا كالذوات والأنفس.

وقد نص أحمد في رواية يعقوب بن بختان قال: خلق آدم على صورته لا نفسره؛ كما جاء الحديث. وقال الحميدي لما حدث بحديث «إن الله خلق آدم على صورته» قال: لا نقول غير هذا على التسليم والرضى بما جاء به القرآن والحديث، ولا نستوحش أن نقول كما قال القرآن والحديث. وقال ابن قتيبة: الذي عندي والله أعلم أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين؛ وإنما وقع الإلف لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن

بالجميع. هذا كلام ابن قتيبة، وقد ثبت في الصحيحين قوله ﷺ: «فيأتيهم الله في صورة غير الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أتانا ربنا؛ عرفناه. فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون - وفي لفظ آخر صورته التي يعرفون - فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا فيعرفونه» الحديث؛ فالذي ينبغي في هذا ونحوه إمرار الحديث كما جاء على الرضا والتسليم مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير والله سبحانه أعلم انتهى جواب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين - رحمه الله تعالى - وهو مع اختصاره مفيد جداً[1].

---

(١) انظر: فتوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين في صفحة ٢٢١ - ٢٢٣ من الجزء الثاني من «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» المطبوعة بمطبعة المنار بمصر في سنة ١٣٤٤هـ بأمر الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله تعالى وعلى نفقته. ثم طبع أيضاً ضمن كتاب «الدرر السنية. في الأجوب النجدية» جمع الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله تعالى. وهو في صفحة ١٣٦ - ١٣٧ من الجزء الثالث من المجلد الأول، وقد طبع في مطبعة أم القرى سنة ١٣٥٢هـ بأمر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله تعالى، وفي أول الكتاب تقاريظ لأكابر العلماء في المملكة العربية السعودية، وهم الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمهم الله تعالى. وقد أثنى كل منهم على الكتاب ثناء حسناً. وذكر الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن =

وقد ذهب إلى هذا القول من علمائنا المعاصرين: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد فقال: «والصواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضمير إلى الله عز وجل بلا كيف ولا تمثيل؛ بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالى؛ كما قال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن

قاسم في مقدمة الكتاب أنه قد أعانه عليه الشيخ محمد بن إبراهيم، وأنه حرره وهذبه وأنه أعاده وأبداه عليه وكرر عليه الفقه والأصول وغيرها مراراً. وذكر أيضًا أنه قرأ أكثره على الشيخ محمد بن عبد اللطيف والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمهم الله تعالى. وقد وزع هذا الكتاب على العلماء وطلبة العلم. ثم طبع أيضًا في سنة ١٣٨٥هـ في مطابع المكتب الإسلامي بأمر الملك فيصل ابن عبد العزيز آل سعود رحمه الله تعالى. وهو في صفحة ٣١٤ – ٣١٥، من الجزء الثالث من كتاب «الدرر السنية» وهو من مطبوعات دار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية تحت رئاسة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى. وقد وزع بأمره على العلما ء وطلبة العلم ثم طبعته دار الإفتاء أيضا في سنة ١٣٨٨هـ في مطابع شركة المدينة للطباعة والنشر بجدة ووزع بأمر الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى على العلماء وطلبة العلم. اهـ من كتاب الشيخ حمود التويجري (جواب أهل العلم الإيمان).

لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الإخلاص: ١ – ٤]، وقال عز وجل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، وقال سبحانه ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] وقال عز وجل: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [النحل: ٧٤].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، فالواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كما جاءت وعدم التأويل لها بما يخالف ظاهرها، كما درج على ذلك سلف الأمة وأئمتها، مع الإيمان بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء في صورته ولا وجهه ولا يده ولا سائر صفاته، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته؛ لا شبيه له، ولا مثل له، ولا تكييف صفاته بصفات خلقه كما نص على ذلك سلف الأمة وأئمتها من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعًا وجعلنا من أتباعهم بإحسان»[١] ا.هـ.

وقد ذهب إلى هذا القول أيضًا سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين فقال عندما أورد شبهة المماثلة على حديث أبي هريرة:

«فالجواب: أن نحمله على الجواب المجمل فنقول: لا يمكن أن يناقض هذا الحديث قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ فإن يُسِّر لك الجمع فاجمع وإلا فقل: ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) قال ذلك في تقريظه لكتاب الشيخ حمود وقدّم له سماحته – حفظه الله –.

نأتي إلى الجواب المفصَّل:

فنقول: إن الذي قال: (خلق آدم على صورته) رسول الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ والرسول لا يمكن أن ينطق بما يكذب المرسِل. والذي قال: (خلق آدم على صورته) هو الذي قال: (إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر). فهم على صورة القمر؛ لكن في الوضاءة والحسن والجمال واستدارة الوجه.

إذًا: لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً له.

وهناك جواب آخر: وهو أن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه كقوله تعالى عن آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [صٓ: ٧٢] ولا يمكن أن يكون الله أعطى آدم جزءاً من روحه، لكن روح الله يعني بها الروح التي خلقها الله عز وجل، لكن إضافتها إلى الله من باب التشريف. كما نقول: «عباد الله» فهذه إضافة عامة، لكننا لو قلنا: «محمد عبد الله» فهذه إضافة خاصة ليست كالعبودية السابقة.

فإذًا صورة الله يعني صورة من الصور التي خلقها الله وصوّرها ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] فالتصوير سابق على القول للملائكة.

إذًا: فآدم صورة الله؛ يعني أن الله هو الذي صوّره على هذه الصورة التي تعتبر أحسن صورة في المخلوقات. فأضاف الله الصورة إليه من باب

التشريف؛ كأنه عز وجل اعتنى بهذه الصورة، ومن أجل ذلك: «لا تضرب الوجه» فيقبح حسًا «ولا تقبحه» فتقول: قبّح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فتعييبه معنى.

فمن أجل أنه الصورة التي صوّرها الله وأضافها إلي نفسه تشريفًا وتكريمًا لا تقبحها بعيب حسي ولا بعيب معنوي. فصار هذا نظير «بيت الله – عبد الله»؛ لأن هذه الصورة منفصلة بائنة من الله، وكل شيء أضافه الله إلى نفسه وهو منفصل بائن عنه فهو من المخلوقات.

فإن قلت: ما هي الصورة التي تكون لله ويكون آدم عليها؟

قلنا: إن الله عز وجل له وجه وله عين وله يد وله رجل لكن لا يلزم منه أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان. فهناك شيء من الشبه لكن ليس شيئًا من المماثلة. وبهذا يصدق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن جميع صفات الله ليست مماثلة لصفات المخلوقين[١].

وذهب إلى هذا القول كذلك الشيخ حمود التويجري في كتابه: «عقيدة أهل الإيمان» وكذلك الشيخ حماد الأنصاري برسالته:

---

(١) قال ذلك في شرحه «العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/٦٧ – ٦٩.

« تعريف أهل الإيمان بصحة حديث صورة الرحمن »[١] .

وذهب إلى هذا القول أيضًا مجموعة من أعضاء إدارة الإفتاء بالسعودية . والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين .

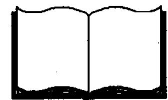
* * *

---

(١) هذه الرسالة مطبوعة بحاشية « كتاب النزول وكتاب الصفات » للدارقطني بتحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي .

فهرس الموضوعات

* * *


مكتب الصف التصويري والإخراج الفني بدار طيبة

الرياض – شارع السويدي العام – ت: ٤٢٥٣٧٣٧
